

26 February 2024
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 16 كانون الأول/ديسمبر 2022

محضر موجز للجلسة 2

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 15/00

الرئيس: السيد بنشيني.....(إيطاليا)

المحتويات

النظر في المسائل المحددة في استعراض سير العمل بالاتفاقية على النحو المنصوص عليه في مادتها
الثانية عشرة وأي إجراء متابعة يمكن اتخاذه بتوافق الآراء

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في
غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).
وأي محاضر مصوّبة لجلسات المؤتمر المفتوحة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء المؤتمر.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 15/00

النظر في المسائل المحددة في استعراض سير العمل بالاتفاقية على النحو المنصوص عليه في مادتها الثانية عشرة وأي إجراء متابعة يمكن اتخاذه بتوافق الآراء

1- الرئيس: قال إن الدول الأطراف قررت، في اجتماعها في عام 2017، أن تطلب إلى المؤتمر الاستعراضي التاسع النظر في الأعمال والنتائج التي تلقاها من اجتماعات الدول الأطراف واجتماعات الخبراء واتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن أي مداخلات، ذات صلة، من برنامج ما بين الدورات وبشأن أي إجراءات أخرى. ولذلك، ينبغي للرؤساء السابقين لاجتماعات الدول الأطراف إعلام المؤتمر بالأعمال التي أنجزت والمداولات التي أجريت أثناء الاجتماعات والتي قد تستند إليها قرارات لاحقة.

2- السيد سينغ جيل (مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا): تحدث عن طريق الفيديو، فقال إنه خلال اجتماع الدول الأطراف لعام 2017، الذي ترأسه، أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية لما بين الدورات، بما يتماشى مع طلب المؤتمر الاستعراضي الثامن. وقال إن المؤتمر الاستعراضي التاسع الحالي حصيلة تلك العملية. وكانت الاتفاقية فريدة من بين المعاهدات لأنها تهدف إلى القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل؛ وقد تأكدت قيمتها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أثرت على المجتمع الدولي بأسره. وحث الدول الأطراف على الاجتماع والاتفاق على عملية موضوعية فيما بين الدورات وتوجيه للعمل تحت مظلة الاتفاقية.

3- السيد جورجيسكي (مقدونيا الشمالية): قال إن الدول، الأطراف عموماً قد أنجزت مجتمعة الكثير من حيث الموضوع في السنوات الأخيرة، ولكنها لم تتمكن من تسخير ذلك الإنجاز على نحو سليم. وقد أدى استحداث عملية ما بين الدورات إلى توزيع جديد للمسؤوليات؛ فعلى سبيل المثال، فإن القرار القاضي بأن يرأس الخبراء اجتماعات الخبراء الخمسة، بدلاً من رئيس اجتماع الدول الأطراف، قد رسم خطأ واضحاً بين الجوانب التقنية والسياسية. وقد بحثت مناقشات الخبراء المنبثقة عن ذلك، والتي كانت ذات طابع تقني حقاً، العديد من القضايا بعمق أكبر بكثير مما كان ممكناً في السابق. وفي عام 2018، قُدم طلب محدد إلى الخبراء لجعل التعديلات الجينية محور مناقشتهم. وكانت النتيجة وضع ولاية محددة بشأن مسألة جديدة بُني عليها في اجتماعات لاحقة.

4- وقد مكن هذا الترتيب أيضاً من حل بعض المسائل المالية البالغة التعقيد التي هددت بإخراج الاجتماعات عن مسارها تماماً: فقد تمكن الخبراء أولاً من فهم المشكلة فهماً صحيحاً ثم أبدوا مرونة في حلها. وقد أدت مجموعة القرارات المعقدة الناتجة عن ذلك إلى تمتع الاتفاقية بوضع مالي أفضل.

5- ومع ذلك، تعذر الوصول إلى طريقة للبناء على تلك المناقشات الموضوعية، أو حتى الاعتراف بعقدتها. ولا تزال الحسرة على ما كان يمكن القيام به قبل عشرين عاماً تمثل عقبة كبيرة. والشواغل التي أثرت في ذلك الوقت فيما يتعلق بالثقة والتعاون والاحترام المتبادل لا تزال قائمة ولا ينبغي تجاهلها، ولكن لا بدّ من إيجاد مخرجاً للمضي قدماً. وأوجه التقدم في علوم الحياة التي أحرزت منذ ذلك الحين هي من أكثر أوجه التقدم أهمية في تاريخ البشرية وستحقق فوائد لم يسبق لها مثيل. غير أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن كل نتيجة لتلك التطورات ستكون إيجابية. وهناك احتمال كبير لإساءة الاستخدام، والاتفاقية في أفضل وضع للتصدي للأخطار على نحو سليم.

6- وعلى الجانب الإيجابي، فإن الهيكل الحالي لآلية الاتفاقية منطقي، حيث توجد الاتفاقية نفسها في القمة، باعتبارها حجر الزاوية الذي يربط الهيكل ببعضه البعض؛ ومؤتمر استعراضي يعقد كل خمس سنوات لاستعراض التطورات في الفترة الانتقالية ووضع إطار للسنوات الخمس التالية؛ واجتماع سنوي للدول الأطراف يعقد لتنفيذ هذا الإطار؛ وخمسة اجتماعات للخبراء لمعالجة القضايا التي حددت على أنها ذات اهتمام مشترك؛ ووحدة دعم التنفيذ لتقديم الدعم للعمل.

7- غير أن الصلات داخل الهيكل ضعيفة: فعلى الرغم من إمكانية نقل مسألة ما من الإطار السياسي إلى مستوى الخبراء، الذي يرسل المعلومات والمشورة مرة أخرى إلى المستوى السياسي، فقد ثبت أن من الصعب، حتى عندما يكون هناك اتفاق عام على معظم النقاط، الحصول على الحلول التوفيقية الصغيرة اللازمة. ومزّت أوقات ثبت فيها أن ذلك ممكن: ففي عام 2018، فيما يتعلق بالشؤون المالية لآلية الاتفاقية، أدى التحاور إلى الوصول إلى تفاهم بين المحاسبين والدبلوماسيين؛ ويلزم بذل جهود مماثلة في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، بينما رأى البعض أن اجتماعات الدول الأطراف ينبغي أن تتمتع بصلاحيّة اتخاذ القرارات، رأى آخرون أن المؤتمرات الاستعراضية وحدها التي ينبغي أن تتمتع بهذا الامتياز. وقد يؤدي الفحص الدقيق للمسألة إلى اتفاق يمكن بموجبه اتخاذ قرارات بشأن مسائل محددة في اجتماعات الدول الأطراف، كما كان الحال في عام 2018. وهناك حاجة إلى إجراء مناقشة لتحديد هذه المجالات وغيرها من المجالات التي ينبغي أن تحتفظ فيها المؤتمرات الاستعراضية بصلاحيات اتخاذ القرارات. وإذا ظلت الدول الأطراف مركزة على ما كان يمكن أن يكون، بدلاً مما هو ممكن الآن، فإن عشرين سنة أخرى قد تمر بسهولة دون تحقيق أي نتائج. ولن يُنظر إلى هذه الفرصة الضائعة على أنها مسؤولية تقع على عاتق أولئك الذين سبقوهم، بل على عاتق المشاركين في المؤتمر الحالي.

8- السيد هوانغ (فرنسا): تحدث عن طريق الفيديو، فقال إنه استفاد، بصفته رئيساً لاجتماع الدول الأطراف في عام 2019، من جهود الرئيسين السابقين، اللذين تركا له هيكل عملية ما بين الدورات ووضعا مالياً مستقراً. وقرار أن تتناول اجتماعات الخبراء خمسة مواضيع منفصلة يعني أنه يمكن تغطية جميع أحكام الاتفاقية. وأعرب عن تقديره للطابع الثري للمناقشات في ذلك المحفل، الذي أتاح منبراً للخبراء من جميع أنحاء العالم للعمل معاً، بشكل رسمي وغير رسمي على حد سواء. وكثيراً ما تشاطر الخبراء من مختلف المجموعات الإقليمية رؤية مشتركة وقدموا مقترحات مشتركة أو تكميلية.

9- غير أنه اتفق على أنه كان من الصعب التوفيق بين النهج المتبع في تناول المسائل الموضوعية لاجتماعات الخبراء والنهج المتبع في الاجتماعات السنوية للدول الأطراف. وفي عام 2019، لم يكن من المناسب إعادة صياغة المقترحات العديدة التي قدمها الخبراء بهدف تفعيل الاتفاقية. وكان من الخطأ أيضاً عدم تقديم تلك المقترحات إلى اجتماع الدول الأطراف، من أجل إيجاد طريقة لتجسيد وتحديد الأجزاء المفيدة من مناقشات الخبراء. ولذلك حاول أن يفعل ذلك بإدراجها كمرفق لتقرير اجتماع الدول الأطراف. وأدرجت الوثيقة، التي اتخذت شكل مذكرة، جميع المقترحات التي قدمها الخبراء على مدار السنة، ولم يقدمها هو وحده، بصفته رئيساً لاجتماع الدول الأطراف، بل قدمها أيضاً الرؤساء الخمسة لاجتماعات الخبراء، مما يعني أنها كانت أيضاً ورقة عبر إقليمية، ووثيقة حية، وينبغي تحديث ذلك في السنوات اللاحقة.

10- وجمعت المقترحات وفقاً للمواضيع التي نوقشت: فالفرع المتعلق بالتعاون والمساعدة يتألف من تسعة مقترحات تتصل بالمادة العاشرة؛ ويتضمن الفرع المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا ثلاثة مقترحات بشأن تفعيل المادة الثانية عشرة؛ ويتضمن الفرع الثالث، المتعلق بالتنفيذ الوطني، تسعة مقترحات بشأن تفعيل المواد الثالثة والرابعة والخامسة؛ ويتناول الفرع الرابع، الذي يتضمن ثمانية مقترحات، المساعدة والاستجابة فيما يتعلق بالمادة السابعة؛ وأخيراً، يتألف الفرع المتعلق بتعزيز المؤسسات من ثمانية مقترحات تتعلق بالمواد الخامسة والسادسة والحادية عشرة والثانية عشرة. ولم يكن أي من المقترحات متناقضاً، وكثير منها يكمل بعضها بعضاً؛ وكان بعضها جاهزاً للاتفاق بشأنه ولكن البعض الآخر لا يزال يثير تحفظات. وإذا أريد إحراز تقدم أثناء المؤتمر، فيسليزم النظر في المقترحات مرة أخرى بالتفصيل.

11- وقدمت المذكرة خلال اجتماع الدول الأطراف لعام 2019 ووافقت عليها بتوافق الآراء جميع الدول الأطراف باستثناء دولة واحدة، ولم تقدم أي حجة منطقية لرفضها، على الرغم من أنها حضرت بعد دقائق قليلة من الموافقة على الوثيقة.

12- والدرس الثاني المهم الذي استخلصه من تجربته كرئيس يتعلق بمنهجية عملية ما بين الدورات. وفي نهاية ولايته، أرسل ورقة توجز الاعتبارات التي وضعها الرئيس، والتي تناولت سبل تحسين إجراءات العمل في فترة ما بين الدورات. ويرى أنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي التاسع أن يسعى إلى التفكير في التحسينات الممكنة، لا سيما تلك التي تهدف إلى ضمان الاستمرارية طوال السنوات الثلاث للإجراء. وقال إن عمل اجتماعات الخبراء الخمسة متكامل وينبغي أن يعمل الرؤساء معاً ك فريق. ومن المهم جداً أيضاً السعي إلى تحقيق التوازن الجنساني، بما في ذلك بين الرؤساء. ويمكن النظر في إمكانية إنشاء مجموعة ثلاثية بهدف تحسين الاستمرارية. وشجع المشاركين على إعادة قراءة المذكرة والورقة المتعلقة بتحسين أساليب العمل.

13- الرئيس: أشار إلى أن سفير كينيا السيد مايلو، الذي ترأس اجتماع الدول الأطراف في عام 2020، لم يتمكن للأسف من حضور الاجتماع الحالي، وقال إن المتحدثين قدموا نظرة ثاقبة مفيدة للعمل المضطرب به في إطار البرنامج السابق لما بين الدورات. ودعا ممثلي الدول الأطراف إلى تبادل آرائهم بشأن هذا البرنامج.

14- السيد روباتجاي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن أحد الوفود اقترح خلال اجتماعات الدول الأطراف في عامي 2019 و2020 إدراج جزء موضوعي في التقرير السنوي. غير أن وفود بعض البلدان من مجموعة إقليمية معينة اعترضت على الاقتراح وعلى إدراج استنتاجات أو توصيات موضوعية في التقارير السنوية؛ وتلك الوفود نفسها هي التي تدعو الآن إلى تمتع اجتماعات الدول الأطراف بصلاحيات اتخاذ القرارات.

15- وثانياً، كان القرار الذي اعتمد خلال اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 تنظيمياً بحتاً، يتعلق بالمسائل المالية التي كانت الاتفاقية تواجهها في ذلك الوقت. وقد طلب إلى وحدة دعم التنفيذ ورئيس اجتماع الدول الأطراف تقديم خيارات لتحقيق استقرار الوضع المالي؛ وحظي التدبير المقترح بتأييد الدول الأطراف، ولكن من الواضح أنه لا يمكن اعتبار هذا القرار موضوعياً.

16- السيد سانثيز دي ليرين غارسيا - أوفيس (إسبانيا): قال إن الرؤساء السابقين لاجتماعات الدول الأطراف قدموا مدخلات مفيدة لأعمال المؤتمر الاستعراضي. وقد وصفت وثيقة عام 2019 التي ذكرها السفير هوانغ المبادرات التي لا تزال تستخدم كأدوات عمل في تقييم العديد من المقترحات المقدمة. وينبغي مناقشة وتحليل المقترحات المطروحة حالياً بهدف تحقيق التوافق بينها، والتوصل إلى توافق في الآراء، وبالتالي تعزيز الاتفاقية. وإذا أريد إحراز تقدم، ينبغي أن تركز عملية ما بين الدورات على عملية اتخاذ القرارات؛ وينبغي تجنب المناقشات المعزولة التي لا تؤدي إلى المضي قدماً.

17- وثانياً، ينبغي تعزيز الاتفاقية من خلال تنظيم العمل خلال المؤتمرات الاستعراضية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وسيطلب ذلك تمويلاً، ولكن أيضاً، وهو الأهم، التعاون بين جميع الأطراف، من أجل تعزيز القدرة على التصدي لأي حادث أو خطر بيولوجي.

18- السيد جورجيسكي (مقدونيا الشمالية): قال إنه يتفق مع ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحاجة إلى تعريف القرارات الموضوعية بوضوح. ويمكن اتخاذ قرار بشأن هذا التعريف في سياق المؤتمر الاستعراضي الحالي، كما حدث خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن فيما يتعلق بالشؤون المالية، مما يعني أن اجتماع الدول الأطراف لعام 2017 قد مكن من وضع برنامج لما بين الدورات. وفي ذلك الاجتماع نفسه، كلفت الدول الأطراف رئيس اجتماع عام 2018 بإعداد ورقة معلومات، واجتماع عام 2018 بالبيت في المسائل المالية. وعليه، يمكن للمؤتمر الاستعراضي الحالي، بالمثل، أن يضع إطاراً لنوع القرارات التي يمكن أن تعتمد اجتماعات الدول الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة 15/35.